

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/AC.96/932/Add.1  
25 September 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي  
الدورة الحادية والخمسون

الميزانية البرنامجية السنوية

لعام ٢٠٠٠

الإضافة ١ - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المعنون "الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠١" (A/AC.96/932). وكانت معروضة على اللجنة نسخة مسبقة من تقرير المفوضية السامية بشأن التدابير المتخذة أو المقترحة بناء على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/AC.96/933/Add.1). وأثناء النظر في هذه المسائل، اجتمعت اللجنة مع ممثلي المفوضية السامية الذين قدموا إليها معلومات إضافية.

٢- وترحب اللجنة الاستشارية بالهيكل الجديد المختصر للوثيقة المتعلقة بالميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية لعام ٢٠٠١، والذي روعيت فيه مختلف توصيات اللجنة، على نحو ما أُشير إليه في المرفق الأول للتقرير الخاص بأعمال المتابعة المنفذة فيما يتعلق بالملاحظات التي سبق أن أبدتها اللجنة. وتقدم اللجنة في الفقرات التالية بعض الملاحظات والتوصيات الإضافية لمواصلة تحسين تقرير الميزانية. واستناداً إلى المعلومات الواردة في تقرير الميزانية بالإضافة إلى المعلومات التي قدمها ممثلو المفوضية السامية، تعتقد اللجنة أن تجربة الميزانية الموحدة مشجعة. وترجو اللجنة الاستشارية، فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة باستعراض فعالية التغييرات في الميزانية الموحدة، والتي طلبتها اللجنة الدائمة في المرفق الأول بالوثيقة A/AC.96/929، أن تعرض هذه المعلومات أيضاً على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد أُولي اهتمام خاص لاختصار الجزء الثاني من التقرير بشأن موضوع البرامج. ومع ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي المضي في تبسيط الجزء الثاني من التقرير وإدخال تحسينات عليه، مع زيادة خبرة المفوضية بالميزانية الموحدة. واستناداً إلى الفقرة ٣٨ من تقرير الميزانية، تلاحظ اللجنة أن البرامج القطرية الرئيسية قد اختيرت على أساس حجم الميزانية، مما جعل اختيار البرامج الرئيسية يقتصر على البرامج التي تصل ميزانيتها إلى ١٥ مليون دولار أو أكثر في عام ٢٠٠١؛ بيد أنه كاستثناء قُصد به ضمان إدراج جميع المناطق الجغرافية، أُدرجت أيضاً ثلاثة برامج قطرية تقل ميزانيتها عن ١٥ مليون دولار في الجزء الثاني من التقرير. وفي ضوء تبادل الآراء الذي تم مع ممثلي المفوضية بشأن محتوى الجزء الثاني، تشك اللجنة في فائدة هذا القسم من التقرير، بصيغته الحالية، في أغراض اتخاذ القرارات. وفي ضوء الفقرة ٤٠ من تقرير الميزانية، تلاحظ اللجنة أن المفوضية تقوم بنشر معلومات وافية عن جميع برامجها في موقعها على شبكة إنترنت وأن هناك معلومات أخرى متاحة في التقرير العالمي للمفوضية لعام ١٩٩٩.

٤- وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية، واضحة في اعتبارها مقرر اللجنة الدائمة بشأن الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٠ (A/AC.96/929، المرفق الأول)، بأن يُعرض برنامج المفوضية في الجزء الثاني من

التقرير بشكل يتبع المواضيع البرنامجية الرئيسية، مع مناقشة القضايا البرنامجية الشاملة لعدة جوانب، مثل حجم البرامج وصيغتها وأولوياتها وتمويلها وتنفيذها ورصدها ومؤشراتها وتقييمها وآثارها ونتائجها. وترى اللجنة أنه عند اتباع طريقة العرض هذه، ينبغي التصدي للفئات الرئيسية الثلاث من ولاية المفوضية الأساسية، أي الحماية والمساعدة والحل الدائم. وينبغي أن يظل الجدول الثاني - ١ من الجزء الثاني من التقرير (أي استخدام الموارد: التوزيع المقدر للبرامج ودعم البرامج بحسب البلد داخل المنطقة) كما هو أو ينبغي اختصاره تبعاً للمعلومات التي ستُعرض بشأن القضايا الشاملة لعدة جوانب.

٥- وتلاحظ اللجنة الاستشارية افتقار تقرير الميزانية بجميع أجزائه إلى الاتساق في عرض المجموعات الجغرافية في الجداول (فمثلاً، هناك اختلاف بين المجموعات الجغرافية المبينة في المرفق الثاني بشأن إحصاءات اللاجئين وبين المجموعات في الجدول الأول - ٣ والجدول الثاني - ١ والجدول الثالث - ١). وأبلغت اللجنة بأنه في تقارير الميزانيات المقبلة، ستعرض إحصاءات اللاجئين بحيث تتوازي مع مجالات مسؤولية مختلف المكاتب، وبالإضافة إلى ذلك، ستُعرض تقديرات الميزانية الخاصة بأفريقيا تبعاً للمديريات الإقليمية الثلاث التي تم إنشاؤها لأفريقيا.

٦- ويتبين للجنة الاستشارية من الفقرات ٤١-٤٣ من الوثيقة A/AC.96/932 أن وضع واستعراض البرامج القطرية قد اتبع دورة برنامجية سنوية. ولأغراض تخطيط البرامج، أُعدت خطط العمليات القطرية قصد تقديم وصف لغايات البرامج وأهدافها وأولوياتها في كل عملية قطرية أو مجال. وأبلغت اللجنة بأنه فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠١، أُعدت ١٢٦ خطة عمليات قطرية، يصل طول بعضها إلى ٢٠٠ صفحة. واستناداً إلى المعلومات المذكورة في التقرير والمعلومات الإضافية التي قدمها ممثلو المفوضية، تخلص اللجنة إلى أنه في ضوء نقص الموظفين، يجب تحسين العملية بجعلها أقل تعقيداً، وبخاصة على مستوى المقر، قصد تقليل الوقت والإنفاق. وأبلغت اللجنة عند استعلامها بأن إمكانية تطبيق دورة لتخطيط البرامج كل سنتين سيستمر بحثها خلال العام مع أعضاء اللجنة التنفيذية في سياق استعراضهم الجاري لهيكل الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن هذه الخطوة ستيسر اعتماد دورة لمراجعة الحسابات كل سنتين (انظر A/53/513، الفقرة ٨٧).

٧- وترى اللجنة الاستشارية أن تطبيق عملية ميزانية موحدة سيتيح لمجتمع المانحين والمفوضية على حد سواء فرصة مناقشة وتقدير الاحتياجات والمتطلبات من الموارد في سنة الميزانية القادمة. وينبغي أن تتيح الموافقة على الميزانية البرنامجية الموحدة والاحتياطي التشغيلي المتصل بها للمكتب من بدء تنفيذ الأنشطة البرنامجية للمفوضية بدون المضي في مفاوضات مطولة بشأن تخصيص الموارد وتحديد الأولويات. وتوقيت الموافقة على الميزانية الموحدة ومؤتمر التعهدات حاسم الأهمية لتحقيق ذلك.

٨- وشهد مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية زيادة طفيفة في عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨. وكما أُشير في الفقرة ١٦ من تقرير الميزانية، بلغ عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في نهاية عام ١٩٩٩ نحو ٢٢,٣

مليون شخص، منهم ١١,٧ مليون لاجئ، و٢,٥ مليون لاجئ عاد أو "عائد"، و١,٢ مليون ملتمس لجوء، و٦,٩ مليون من بعض الفئات المحددة، بما فيها الأشخاص المشردون داخلياً. وكان الرقم المقابل في عام ١٩٩٨ يصل إلى ٢١,٥ مليون. ويتضمن المرفق ٢ بالوثيقة A/AC.96/932 الأعداد الإرشادية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في عام ١٩٩٩ مينة بحسب المنطقة والبلد.

#### الموارد والنفقات

٩- فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠٠، يوضح الجدول الأول - ٦ من تقرير الميزانية أنه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بلغت إسقاطات الدخل المنقحة في إطار جميع مصادر الأموال ٨٦٥,٧ مليون دولار، بما في ذلك مبلغ مرحل من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠ قدره ٨٦,٢ مليون دولار. وكما هو مبين في الجدول الأول - ٣، يصل إسقاط الإنفاق المنقح لعام ٢٠٠٠ إلى ٩٨٧,٨ مليون دولار (بما في ذلك ٢٠,٢ مليون دولار في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة)، مما يعكس عجزاً في الدخل قدره ١٢٢,١ مليون دولار. وقدمت إلى اللجنة الاستشارية إسقاطات مستوفاة للدخل الإجمالي والإنفاق الإجمالي لعام ٢٠٠٠. ويصل مجموع الدخل المسقط إلى ٨٢٧,٨ مليون دولار ومجموع الإنفاق المسقط إلى ٩٩٦,٢ مليون دولار، مما يعكس عجزاً في الدخل قدره ١٦٨,٤ مليون دولار، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، تدرك اللجنة أن الأعوام الأخيرة قد شهدت اتجاهها نحو الهبوط في التبرعات المقدمة من مصدر متعدد الأطراف إلى برنامج المفوضية.

١٠- وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على المعلومات الإضافية المقدمة بشأن إسقاطات الإنفاق لعام ٢٠٠٠، أن الميزانيات التكميلية في الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٠ ستزيد من ٩٠,٦ مليون دولار، كما هو مبين في الجدول الأول - ٣ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، إلى ٩٩ مليون دولار في المعلومات المستوفاة، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها الواردة في تقريرها المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/AC.96/900/Add.3، الفقرات ٣٨-٤٠). وفي ذلك التقرير، كانت اللجنة قد أوصت بأن تبقي اللجنة التنفيذية مسألة التمويل المشروط قيد الاستعراض، بحيث تظل مجموعة الأنشطة الإضافية الممولة من الموارد التكميلية متسقة مع النظام الأساسي للمفوضية ولا تشمل الأنشطة التي يمكن أن تنهض بها وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويتبين للجنة من الفقرة ٢٩ من تقرير الميزانية أن اللجنة الدائمة قد اعتمدت في دورتها الثامنة عشرة (٥-٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠) مقررًا بشأن المبادئ التوجيهية الواجبة التطبيق في مجال تعبئة الموارد اللازمة للميزانية الموحدة للمفوضية. وأبلغت اللجنة بأن المفوضية تجري حالياً مع مجتمع المانحين عملية تقييم لنوع المساعدة التي ينبغي تمويلها من الأموال التكميلية وفقاً للمبادئ التوجيهية.

١١- وفيما يتعلق بعام ٢٠٠١، كما تشير الفقرة ٣٣ من التقرير يتوقع، أن تكون موارد الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠١ مساوية للموارد المتعلقة بعام ٢٠٠٠. وكما هو موضح في الجدول الأول - ٣ من تقرير الميزانية، تصل الميزانية الإجمالية المقترحة لعام ٢٠٠١ إلى ٨٩٨,٥ مليون دولار.

١٢- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المفوضية تتوقع حالياً أن تأتي نسبة تناهز ٢,٥ في المائة من دخلها الإجمالي من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٠ وأن هذه النسبة قد تستمر في الزيادة بحيث تتراوح ما بين ٧ و ١٠ في المائة من الدخل الإجمالي في غضون أعوام قليلة. وتستهدف استراتيجية المفوضية لجمع التبرعات من القطاع الخاص ثلاث فئات متميزة، هي الجمهور ككل، والمؤسسات الخاصة، وقطاع الشركات. وأبلغت اللجنة بأن المفوضية بصدد تحديد معايير مشاركة القطاع الخاص في عملياتها. وترد معلومات تفصيلية عن الدعم المقدم من القطاع الخاص في التقرير العالمي للمفوضية عن عام ١٩٩٩.

١٣- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بحلول نهاية عام ١٩٩٩، ناهز مجموع الأموال المخصصة ٨٠ في المائة من مجموع التبرعات، وهي أعلى نسبة في تاريخ المفوضية، بينما كانت المفوضية قد تلقت حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تبرعات بمبلغ ٥١٣,٤ مليون دولار، تم تخصيص ٦٩ في المائة منها، مما يعكس زيادة في نسبة التبرعات غير المخصصة. وتدرك اللجنة أنه بموافقة بعض المانحين، وسع مفهوم التخصيص ليشمل قدرًا من المرونة في تحويل الأموال. وأبلغت اللجنة بأنه حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من مجموع ٥١٣,٤ مليون دولار من التبرعات التي تلقتها المفوضية، تم تخصيص ٢٢ في المائة لمنطقة (هي أفريقيا)، و ١٢ في المائة لمنطقة فرعية (هي القرن الأفريقي)، و ٢١ في المائة لبلدان محددة، و ١٤ في المائة لأنشطة قطاعية (هي صحة اللاجئين). وترحب اللجنة برغبة مجتمع المانحين والمفوضية في إقامة حوار بشأن أقرب إجراء إلى النهج العملي للتصدي لمسائل التخصيص.

١٤- وكما هو موضح في الفقرة ٢٤ والجدول الأول - ٤ من التقرير، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، تم تخصيص ٤٢,٢ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي من مجموع ٨٢,١ مليون دولار اعتمدته اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ ، وبذلك يصل الرصيد إلى ٣٩,٩ مليون دولار في الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٠. وكما يتبين في الجدول الأول - ٣ من التقرير، حدد الاحتياطي التشغيلي فيما يتعلق بالميزانية المقترحة لعام ٢٠٠١ بمبلغ ٧٩,٣ مليون دولار. ويتبين للجنة الاستشارية من المبالغ المخصصة من الاحتياطي التشغيلي في عام ٢٠٠٠ (الجدول الأول - ٤) أن مبالغ ضخمة قد سُحبت لتمويل أنشطة كان ينبغي إدراجها في تقديرات الميزانية لعرضها على اللجنة التنفيذية للموافقة عليها (مثل مبلغ ٢,٧ مليون دولار لاحتياجات شبكة الاتصالات، و ٣,٧ مليون دولار للنفقات اللازمة لجمع التبرعات من القطاع الخاص، ونحو ٢,١ مليون دولار لإنشاء وظيفة منسق معني بالعدل بين الجنسين ونفقات إدارية أخرى بالمقر). وأبلغت اللجنة بأنه في السنة الأولى من الميزانية الموحدة، لم يُدرج عدد من الأنشطة، ولا سيما الأنشطة الممولة من الصناديق الاستثمارية، في الميزانية البرنامجية السنوية. وأبلغ ممثلو المفوضية السامية للجنة

بأنه في تقرير الميزانية القادم ستدخل هذه البنود في الميزانية. وترى اللجنة أن استخدام الاحتياطي التشغيلي ينبغي أن يكون متفقاً تماماً مع الغرض منه، كما هو محدد في القواعد المالية للمفوضية.

#### ميزانية الدعم

١٥ - ترد في الجزء الثالث من التقرير مناقشة ميزانية الدعم الخاصة بالمفوضية، والتي تشمل دعم البرامج (في الميدان والمقر على حد سواء) والتنظيم والإدارة (المقر).

١٦ - وكما هو مبين في الجدول الأول - ١ من تقرير الميزانية، تصل ميزانية الدعم المنقحة لعام ٢٠٠٠، باستبعاد الميزانية العادية للأمم المتحدة وقدرها ٢٠,٢ مليون دولار، إلى ٢٣٢,٨ مليون دولار، منها ١٥٨,٤ مليون دولار للميدان و ٧٤,٤ مليون دولار للمقر (٣٧ مليون دولار لدعم البرامج و ٣٧,٤ مليون دولار للتنظيم والإدارة). وفيما يتعلق بعام ٢٠٠١، تصل ميزانية الدعم المقترحة، باستبعاد الميزانية العادية للأمم المتحدة وقدرها ١٩,١ مليون دولار إلى ٢٢٨ مليون دولار، منها ١٥٤,٢ مليون دولار للميدان و ٧٣,٨ مليون دولار للمقر (٣٥,٨ مليون دولار لدعم البرامج و ٣٨ مليون دولار للتنظيم والإدارة). ويوفر الجدول الثالث - ١ من تقرير الميزانية تفصيلاً لتقديرات ميزانية الدعم لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بحسب الوحدة التنظيمية، بما في ذلك الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومن مجموع وظائف التنظيم والإدارة بالمقر، يجري حالياً تمويل ٢٢٠ وظيفة من الميزانية العادية للأمم المتحدة (A/AC.96/932، الفقرة ٨). ويوضح الجدول الثالث - ٢ ميزانية الدعم بحسب بند الإنفاق لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بما في ذلك الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٧ - ويوضح الجدول الأول - ٧ الاحتياجات الإجمالية من الوظائف لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بما في ذلك الوظائف الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بلغت الاحتياجات من الوظائف لعام ٢٠٠٠ مجموعاً قدره ٧٦٠ ٤ وظيفة (٦٩١ وظيفة للمقر و ٦٩ ٤ وظيفة للميدان). وفيما يتعلق بعام ٢٠٠١، تبلغ الاحتياجات المسقطة ٨٢٧ ٤ وظيفة (٦٩٩ وظيفة بالمقر، و ١٢٨ ٤ وظيفة في الميدان)، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مما يعكس زيادة قدرها ٦٧ وظيفة. وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الإضافية المقترحة. وتدرك اللجنة أن لدى المفوضية أيضاً عدداً من متطوعي الأمم المتحدة يشارك في عملياتها الميدانية. وتشجع اللجنة المفوضية على مواصلة استخدام متطوعي الأمم المتحدة في برامجها وعلى إعلان عددهم الإجمالي في تقرير الميزانية القادم.

#### تكنولوجيا المعلومات

١٨ - ترد مناقشة تكنولوجيا المعلومات في الفقرات ٢٢١-٢٢٤ من التقرير. وكما هو مبين في الجدول الثالث - ٨ من التقرير، تصل الاحتياجات المقدرة من تكنولوجيا المعلومات إلى ٢٩,٦ مليون دولار في الميزانية المنقحة

لعام ٢٠٠٠ وإلى ٢٨,٦ مليون دولار لعام ٢٠٠١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك محاولة قد بذلت لتلبية طلباتها بتقديم معلومات موجزة عن التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات، في إطار تقرير الميزانية القدام (A/AC.96/916/Add.2، الفقرة ٢٩). وتكرر اللجنة طلبها بأن تقدم المفوضية إلى اللجنة، كمعلومات إضافية، بيانات شاملة عن تنفيذ جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك التكاليف المتصلة بها.

— — — — —